المُستقبلُ العربيّ

السنة ٣٧ | العدد ٤٢٤ | حزيران/يونيو ٢٠١٤

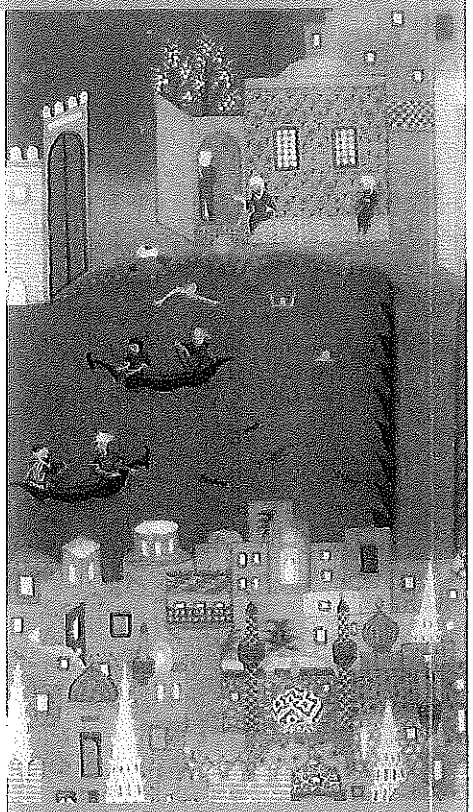

دراسات

حال الأمة العربية، ٢٠١٣ ـ ٢٠١٤
إعداد: علي الدين هلال

مأزق «الدولة اليهودية» والصراع العربي ـ الإسرائيلي
هادية سعد الدين

النظام البرلماني في دولة الكويت: الواقع والمستقبل
حسين علي الصباغة

لغتنا في البثّ التلفزيوني
رياض زكي قاسم

الملف: ناصيف نصّار والفلسفة

ناصيف نصّار وجدلية السلطة والعدل
نبيل فازيو

الذاتية والوعي الفلسفي بالوجود عند ناصيف نصّار
محمد نور الدين أفاية

قراءة في كتاب «الذات والحضور»
محمد المصباحي

في ماهيّة الفلسفة وضرورتها
ناصيف نصّار

حوار

حوار مع المفكّر محمد سبيلا: في سبيل حداثة فكرية
حاوره: محمد الشيخ

آراء ومناقشات

العراق: اتفاق مع الشيطان في الفلّوجة
المجموعة الدولية للأزمات

- كتب وقراءات
- مؤتمرات
- يوميات عربية
- ببليوغرافيا عربية

مركز دراسات الوحدة العربية

النظام البرلماني في دولة الكويت
الواقع والمستقبل

حسين علي الصباغة(*)
باحث سياسي ـ الكويت.

مقدمة

هدف هذا البحث التعرف إلى وضع دستور الكويت الذي يعمل كضابط لضمان المشاركة الشعبية الواسعة في أمور الحكم والرقابة على السلطة التنفيذية، كما يوضح الأدوات والمهام بين السلطات بما يكفل توازن السلطات الثلاث، التشريعية والتنفيذية والقضائية، ويبيِّن واقع الديمقراطية الكويتية من خلال تحديد دور التيارات السياسية العاملة على الساحة الكويتية ومدى تأثيرها في النظام السياسي. وقد ساهمت الدراسة في توضيح الاحتمالات المستقبلية للتعددية السياسية والتحقق من مدى إمكان انتقال الكويت إلى النظام البرلماني.

كما يفيد البحث صنّاع القرار في الكويت من خلال وجود مفاهيم سياسية ديمقراطية حقيقية مثل: المشاركة السياسية، التعددية السياسية، منظمات المجتمع المدني وحقوق الإنسان؛ تساهم في خلق حراك ديمقراطي منظم يساهم بدوره في استقرار الكويت سياسياً. ويفيد البحث كذلك، في إضافة بعد أكاديمي في المجالَ الديمقراطي ومجال التعددية السياسية لدراسة مستقبل النظام البرلماني في النظام السياسي الكويتي.

أولاً: الديمقراطية والنظام البرلماني في الكويت

إن موضوع الديمقراطية وحكم الإنسان لنفسه هو موضوع هذا العصر وقضية عالمية تهم كل المجتمعات، ويجب الاعتراف بأننا بتنا نعيش في وضعية وحقبة زمنية تتطلبان أن يكون هناك حد أدنى من الحفاظ على كرامة الإنسان، ليحيا بحرية وديمقراطية في مجتمع لا يعاقبه على ما يكتب، ولا كيف يفكر، ولا ماذا يقول أو بماذا يؤمن، ضمن عقيدة ونظم وتقاليد وتراث المجتمع.

(*) البريد الإلكتروني: bo_mayar@live.com.

١ ـ تطور التجربة الديمقراطية في الكويت

اتسمت العلاقة بين الشعب الكويتي وحكامه على مر التاريخ بطبيعة خاصة لاحظها الكويتيون وغير الكويتيين، إذ تميّزت هذه العلاقة واختلفت عن نظيرتها في الكيانات المحيطة بها، ما حدا ببعض الجغرافيين إلى أن يسجلوا هذه العلاقة المتميزة في خرائطهم، فاستخدموا اسم «جمهورية الكويت» للدلالة على طبيعة النظام السياسي لهذا المجتمع، وذُكِرَت هذه التسمية في الخريطة التي رسمها العالم الألماني كارل تير للجزيرة العربية عام ١٨١٨، وهذه إشارة تاريخية تعزز طبيعة العلاقة الديمقراطية الخاصة بين الكويتيين وحكامهم.

تعتبر التجربة الديمقراطية في الكويت إذاً من أقدم وأرسخ التجارب الديمقراطية في منطقة الخليج، حيث انتهجت الدولة الكويتية منذ نشأتها الأولى نهجاً شورياً يؤسس للعلاقة بين الحاكم والمحكوم على مرتكزات الديمقراطية نوعاً ما، بحيث يضمن للمواطنين حق اختيار الحاكم ومبايعته ومساءلته في كل ما يتعلق بشؤون الحكم وإدارة البلاد. وقد تجسد ذلك مؤسسياً من خلال أول مجلس تشريعي في البلاد عام ١٩٣٨، الذي شكل نقطة انطلاق حقيقة نحو بناء مجتمع ديمقراطي يقوم على تقسيم السلطات والمشاركة في الحكم وضمان توفير آليات المشاركة السياسية والرقابة التشريعية، لتأتي مرحلة استقلال دولة الكويت عام ١٩٦١ وإقرار دستور البلاد لتزيد ترسيخ هذا النهج الديمقراطي بالعمل على بناء ديمقراطية دستورية.

> **الدستور الكويتي خلا من أي ضمانات واضحة لحرية تشكيل الأحزاب، ولم يصدر حتى الآن أي تشريع ينظم حرية تشكيل هذه الأحزاب.**

بعد أن حصلت الكويت على استقلالها في عهد الشيخ عبد الله السالم الصباح عام ١٩٦١، بدأت مرحلة سياسية جديدة، إذ بدأ التمهيد لقيام نظام دستوري ديمقراطي يكفل للكويتيين حقوقهم وحرياتهم، ويكون لهم دور في المشاركة في الحكم وإدارة شؤون البلاد، حيث صدر مرسوم أميري عام ١٩٦١ بالدعوى لإجراء انتخابات عامة لمجلس تأسيسي يتولى إعداد دستور دائم للبلاد. وبعد أن انتهى المجلس التأسيسي من وضع الدستور وبني نظام الحكم على المبادئ الديمقراطية المستوحاة من واقع الكويت وأهدافها، رُفع إلى الأمير وصدق عليه وأصدره في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٢، ونشره في الجريدة الرسمية على أن يعمل به من تاريخ اجتماع مجلس الأمة شرط ألا يتأخر هذا الاجتماع عن شهر كانون الثاني/يناير عام ١٩٦٣.

٢ ـ تأثير التيارات والقوى السياسية في النظام السياسي الكويتي

تعدّ منظمات المجتمع المدني الركيزة الأولى لبلورة الأفكار والأطروحات والرؤى السياسية التي لها دور بارز في قيام تنظيمات فكرية وسياسية ودينية في البلاد. وتوجد في الكويت العشرات من جمعيات النفع العام ذات الاهتمامات المختلفة. ويدل وجود هذه التنظيمات على أسبقية الكويت في إرساء تجربة ديمقراطية راسخة ذات سمات خاصة تختلف عن مثيلاتها

من الدول الواقعة في الإقليم الجغرافي نفسه، كانت بداياتها في العشرينيات والثلاثينيات من القرن الماضي، من خلال أندية أدبية وثقافية وتعليمية أثرت في حياة الناس ووعيهم وفي العمل التطوعي والنضج السياسي. وكان لهذه الأندية والجمعيات نصيب الأسد في نشأة مؤسسات المجتمع المدني، التي نمت لتشكل اللبنات الأولى للتطور الفكري والسياسي في البلاد، والتي أثرت ـ بدورها ـ في قيام التنظيمات والتيارات السياسية لاحقاً.

تعتبر التنظيمات السياسية إحدى الأدوات المهمة لتفعيل الديمقراطية وتنظيم المشاركة السياسية في الحياة العامة، إذ تؤدي هذه المؤسسات شبه الرسمية دوراً مكملاً لدور مؤسسات الدولة، وتمثل ركناً أساسياً من أركان المجتمع المدني المعاصر. كما أنها تعبر عن الرأي الشعبي وتعبئ الجماهير للأنشطة السياسية المختلفة. نشأت خلال مسيرة الكويت عدة تيارات وكتل، بعضها ذو طابع ديني، والآخر ذو طابع اقتصادي أو سياسي أو مذهبي أو قبلي. ويعكس وجود التنظيمات السياسية الحيوَية السياسية التي يتمتع بها الكويتيون إجمالاً. وبعد تحرير الكويت من الاحتلال العراقي عام ١٩٩١ ظهرت مجموعات متنوعة من التنظيمات والتجمعات السياسية بصورة علنية حيث مثل ذلك نقلة نوعية لعمل وأساليب التيارات السياسية في التعامل مع القضايا المجتمعية. وأفادت هذه التجمعات من هامش الحرية السياسية في الكويت وسماح الحكومة لهذه التنظيمات بالعمل في الحياة السياسية.

ثانياً: مستقبل التعددية السياسية في الكويت

تعد الأحزاب السياسية من أهم مؤسسات المجتمع المدني، الذي يتألف عادة من مجموعة مؤسسات ومنظمات مدنية غير حكومية، يعبّر بها المجتمع الحديث عن نفسه وعن مطالبه وأهدافه وغاياته، بحيث يكون قادراً على الدفاع عن نفسه في مواجهة المجتمع السياسي المتمثل بالدولة.

وتمثل التعددية الحزبية ركناً أساسياً لا غنى عنه لبناء الأنظمة الديمقراطية، فلا حرية ولا ديمقراطية ولا تنمية سياسية في أي مجتمع كان، إلا بوجود أحزاب سياسية. فالأحزاب السياسية هي الوسيلة الأنجع لتفعيل المشاركة السياسية لدى أفراد المجتمع وتجنيبهم الشعور بالعزلة والاغتراب السياسي داخل أوطانهم. وبذلك، فإن التعددية الحزبية ووجود الأحزاب السياسية دليل حيوية المجتمع وصحة توجهه نحو التطور والتقدم، وبناء دولة عصرية يسودها النظام والقانون، الذي يعتبر أهم الركائز لبناء مجتمع مدني.

من هنا أصبح وجود الأحزاب السياسية في الدولة، ومدى التنافس السلمي بينها، دليلاً على فعالية الحراك الديمقراطي داخلها، ومدى نجاح التعددية في تحقيق الهدف المرجو منها في العملية السياسية داخل المجتمع. فمهما امتلكت الدولة من أسس ومقومات الحياة الديمقراطية، تبقى هذه الديمقراطية منقوصة إلى حد كبير؛ إذا لم تتضمن نوعاً من التفاعل السياسي بين اتجاهات وتيارات وأيديولوجيات مختلفة تمثلها مجموعة من الأحزاب السياسية، التي تعمل بشكل

علني وشامل ومتوافق مع الأسس الدستورية للدولة، بحيث يؤدي التنافس الحزبي في النهاية إلى ترسيخ مبدأ حق الاختلاف واحترام الرأي الآخر في المجتمع.

١ ـ مستقبل التعددية الحزبية في الكويت

إن إشهار الأحزاب السياسية في الكويت سيؤدي إلى تجنُّب البلاد فكرة وجود تجمعات سياسية قد تعمل تحت الأرض، وسيعطي المواطنين فرصة مراجعة أفكار هذه الأحزاب وحرية الانضمام الرسمي إليها والتحاور معها ومعرفة ماذا تحمل من مضامين فكرية ومنهجية.

الكويت حالياً أحد أهم نماذج الدولة الحديثة على مستوى المنطقة، حيث قرر الدستور الكويتي لعام ١٩٦٢ بأن يكون نظام الحكم في دولة الكويت ديمقراطياً، وجميع المؤشرات المذكورة أعلاه تعزز الصبغة الديمقراطية للنظام السياسي الكويتي، رغم أن الكويت لا تزال تعاني بعض أوجه القصور في مسيرتها الديمقراطية، حيث إن هناك بعض القيود على حرية الاجتماع وحرية إصدار الصحف، وغيرها من الحريات العامة. لكن الجانب الأهم في قصور التجربة الديمقراطية يتمثل بغياب التعددية السياسية والتداول الديمقراطي للسلطة، رغم أن أساس هذه العملية السياسية، وهو الأحزاب، موجود بصورة فعلية على الساحة السياسية الكويتية، من خلال التنظيمات السياسية بمختلف اتجاهاتها وأيديولوجيا الفكرية التي تمارس نشاطها السياسي منذ عشرات السنين وبكل حرية. فهي تشارك في الحياة النيابية بفاعلية واضحة، كما أنها تشارك في الحكومات أيضاً، بما يؤكد أن السلطة السياسية في دولة الكويت تعترف بوجود هذه التنظيمات، وتتعامل معها باعتبارها أمراً واقعاً. كما أن الدستور الكويتي لم ينص على منع إنشاء الأحزاب السياسية ووجود تعددية حزبية في البلاد.

بيد أن هناك عدة معوقات قد تكون رادعة لمشوار الأحزاب السياسية ومحور إقامتها في دولة الكويت:

أ ـ الناحية القانونية

عند تفحص القوانين التي بيّنها الدستور الكويتي لعام ١٩٦٢، المتعلقة بتنظيم الحقوق والحريات والممارسة الديمقراطية، يلاحَظ أن معظم هذه القوانين قد تم تشريعها، حيث يمكن القول إن المنظومة القانونية الكويتية قد اكتملت إلى حد كبير، ما عدا ما يتصل بحرية تشكيل الأحزاب السياسية، إذ لا يوجد قانون ينظمها.

وبالرجوع إلى الدستور الكويتي، يلاحظ أنه ينص في المادة الرقم (٦) على أن «نظام الحكم بالكويت ديمقراطي، السيادة فيه للأمة مصدر السلطات جميعاً، وتكون ممارسة السيادة على الوجه المبين بهذا الدستور». إلا أن الدستور الكويتي خلا من أي ضمانات واضحة لحرية

تشكيل الأحزاب، ولم يصدر حتى الآن أي تشريع ينظم حرية تشكيل هذه الأحزاب. وبالرجوع إلى القانون الرقم (٢٤) لسنة ١٩٦٢ بشأن الأندية وجمعيات النفع العام يلاحظ أنه يمنح وزارة الشؤون الاجتماعية سلطة مطلقة في قبول إشهار أي نادٍ أو جمعية أو رفضه، وهو ما يشكل عقبة في طريق حرية تشكيل الأحزاب والتنظيمات السياسية ويمنع تحقيق التداول السلمي للسلطة في البلاد. مع التأكيد أن العديد من التنظيمات والقوى السياسية في الكويت تقوم بعمل مشابه نسبياً لدور الأحزاب السياسية إلا أنها تفتقد الإشهار الحزبي الذي يوفر لها بيئة أفضل للعمل السياسي.

ستكون الأحزاب المقوننة حتماً البديل النموذجي من صيغ التجمعات غير المرضي عنها، مثل التجمعات القبلية والعشائرية والعرقية والعائلية والطائفية، التي لا يمكنها أن تنهض بالدولة ومؤسساتها من غير برامج وأهداف مشتركة.

يُذكّر هنا أن الخبراء الدستوريين الذين وضعوا دستور الكويت عبّروا في ما يخص التعددية الحزبية عن موقف مزدوج، كما يظهر في المادة الرقم (٤٣) من الدستور الكويتي التي تذكر أن «حرية تكوين الجمعيات والنقابات على أسس وطنية وبوسائل سلمية مكفولة وفقاً للشروط والأوضاع التي بينها القانون، ولا يجوز إجبار أحد على الانضمام إلى جمعية أو نقابة»، أو كما ورد في المذكرة التفسيرية للتعليق عليها التي تبرر عدم النص على الهيئات التي يشمل مدلولها العام بصفة خاصة الأحزاب السياسية «وذلك حتى لا يتضمن النص الدستوري الإلزام بإباحة الأحزاب، ولما لم يرد هذا الإلزام في صلب المادة ـ لا معناه ـ حضر تقرير دستوري يقيد في المستقبل لأجل غير مسمى ويمنع المشرّع من السماح بتكوين أحزاب محلاً لذلك، وعليه فالنص الدستوري المذكور لا يلزم بحرية تكوين الأحزاب ولا يحظرها، وإنما يفوض للمشرّع العادي دون أن يأمره في هذا الشأن أو ينهاه».

من هنا فإن الدستور الكويتي، وكذلك المذكرة التفسيرية للدستور، قد تركا للمشرّع أمر تنظيم التعددية الحزبية بقانون من المفترض أن يصدر آجلاً أم عاجلاً، ولكن عدم صدوره لا يحول دون وجود حياة حزبية تستمد مشروعيتها من الدستور الذي لم يحظر قيام الأحزاب، والأصل دائماً في التشريعات الدستورية والقانونية هو الإباحة ما لم تعلن الحرمة فيه.

ولتأكيد عدم وجود أي عوائق قانونية تحول دون قيام الأحزاب السياسية في الكويت، جاء مؤخراً العديد من مشاريع القوانين المقدمة من نواب مجلس الأمة التي تدعو إلى إشهار الأحزاب السياسية في الكويت؛ وتنظر اللجنة التشريعية في مجلس الأمة الكويتي حالياً اقتراح قانون لإشهار الأحزاب السياسية في الكويت.

ب ـ الناحية السياسية

بعيداً من الناحية القانونية المتعلقة بإشهار الأحزاب السياسية، فإن الواقع السياسي والإشكاليات السياسية المتعلقة بإشهار الأحزاب السياسية تفرض نفسها على الساحة السياسية

الكويتية. فمنذ الاستقلال وإقرار دستور البلاد عام ١٩٦٢، أثارت قضية إشهار الأحزاب السياسية الكثير من الاختلاف بين أطراف المعادلة السياسية في الكويت سواء بين التنظيمات القائمة والحكومات المتعاقبة، أو بين التنظيمات السياسية نفسها.

فعلى صعيد المواقف الرئيسية من إشهار العمل الحزبي والتعددية الحزبية في الكويت، فهي تتأرجح بين التأييد والرفض، وللمؤيدين منطقهم وحججهم وللرافضين مبرراتهم وبراهينهم. وقد انقسم الكويتيون حول ضرورة العمل الحزبي، فهناك المخالفون الذين يعتقدون أن أرضية البلاد غير مهيأة للعمل الحزبي والتعددية الحزبية في الوقت الحاضر، وهناك المخالفون أيضاً الذين يرون بأن تجارب البلدان العربية في هذا المجال لا تبشر بالخير بعدما ثبت عدم جدواها في تحقيق ما لا يمكن تحقيقه عبر شكل النظام الحالي القائم في الكويت. وهناك المؤيدون الذين يرون في وجود الأحزاب السياسية مزايا جمة وحسنات كثيرة؛ فهم يؤكدون أن العمل الحزبي المنظم هو خير وسيلة لممارسة اللعبة السياسية، وأن العمل التشريعي والرقابي والحسابي في البرلمان لا يستقيم من دون العمل الحزبي المنظم، كما يعتبر المؤيدون أن إشهار الأحزاب السياسية سيجنّب البلاد وجود تجمعات سياسية تعمل تحت الأرض.

واستناداً إلى هذين الرأيين، تباينت آراء القوى والتنظيمات السياسية حول أهميه التعددية الحزبية في الكويت وضرورتها، مع وجود شبه اجماع على أهمية الأحزاب السياسية في الحراك الديمقراطي وفي تطوير البنية السياسية والاجتماعية في المجتمع.

٢ ـ إيجابيات التعددية الحزبية في الكويت ومحاذيرها

هناك العديد من الإيجابيات والسلبيات بخصوص التعددية الحزبية وماهية عملها في الكويت، وسيتم التطرق إليها من خلال الآتي:

أ ـ إيجابيات التعددية الحزبية

(١) يصعب استقامة العمل البرلماني دون العمل الحزبي، انطلاقاً من تجربة الأحزاب في الكثير من دول العالم المتحضرة، حيث تنجح ممارسات العمل البرلماني من خلال وجود أحزاب تنتمي إليها فئات الشعب المختلفة.

(٢) إن إشهار الأحزاب السياسية في الكويت سيؤدي إلى تجنُّب البلاد فكرة وجود تجمعات سياسية قد تعمل تحت الأرض، وسيعطي المواطنين فرصة مراجعة أفكار هذه الأحزاب وحرية الانضمام الرسمي إليها والتحاور معها ومعرفة ماذا تحمل من مضامين فكرية ومنهجية، وهو ما سيؤدي بالتالي إلى الشعور بالإطمئنان نتيجة وضوح مسلك تلك القوى والتجمعات.

(٣) بوجود الأحزاب السياسية في مجلس الأمة، سيتحسن حتماً أداء السلطتين التشريعية والتنفيذية، وسينتهي الكثير من الإشكاليات الإجرائية والفنية، التي عادة ما تعوّق عمل المجلس وتؤدي إلى تعطيل دوره في معالجة التحديات، وبخاصة مع كثرة القضايا المستعصية التي تحتاج إلى حل.

(٤) ستعطي المنهجية التي تتبعها عادة الأحزاب فرصة التدريب المهني للكثيرين، وهو ما ينتج منه طبقة مؤهلة للعمل في الحقل السياسي يكون لديها القدرة على الوصول إلى المناصب السياسية والنقابية، وبالتالي على إنضاج العمل السياسي وتجديده من جهة، وتوسيع العمل ليتعدى نطاق السلطتين التشريعية والتنفيذية من جهة أخرى، كل ذلك بهدف تعزيز العمل الديمقراطي في البلاد.

(٥) ستكون الأحزاب المقوننة حتماً البديل النموذجي من صيغ التجمعات غير المرضي عنها، مثل التجمعات القبلية والعشائرية والعرقية والعائلية والطائفية، التي لا يمكنها أن تنهض بالدولة ومؤسساتها من غير برامج وأهداف مشتركة.

(٦) الدور الذي تؤديه الأحزاب في الارتقاء بالمعارضة إلى العمل المهني، كونها تعتبرها ظاهرة صحية تؤكد عافية السلطة السياسية واستقرارها واحترامها للرأي الآخر.

(٧) ستساهم برامج التوعية التي ستتبناها الأحزاب السياسية حتماً في تفعيل دور الإعلام وحريته وتنويع اتجاهاته بما يؤدي بالضرورة إلى تقليل سيطرة الحكومة على وسائل الإعلام الحالية وأجهزتها.

ب ـ محاذير التعددية الحزبية

(١) إن مشكلة الأحزاب السياسية ليست مشكلة أيديولوجية بقدر ما هي نقص في الكفاءة.

(٢) ستؤدي قوننة الأحزاب السياسية إلى تحويل أغلبية الائتلاف الحاكم من أغلبية بسيطة إلى أغلبية مطلقة إلى تغييرات دستورية تصيب المكتسبات التاريخية الكويتية في مقتل.

(٣) الخوف أن يتّخذ الصراع الحزبي منحىً أيديولوجياً بدل أن يكون صراعاً تنموياً، بحيث يدعو السلفي مثلاً إلى تعديل المادة الثانية، والشيعي إلى إنشاء الحسينيات، والليبرالي إلى إلغاء كل أنواع الرقابة، ويلتزم القبلي بالتصويت لابن القبيلة دون النظر إلى فكره.

(٤) كما أن المحكمة الدستورية لا تستقبل أي دعاوي من الأفراد بشكل مباشر إلا من خلال الحكومة أو أعضاء المجلس، إضافة إلى فقدان القوانين التي تجرم القبلية والفئوية والطائفية وهو الأمر الذي سيشكل نواة الأحزاب في ظل إقرارها على ما هي عليه اليوم.

٣ ـ مستقبل التعددية الحزبية في الكويت

ظهرت التنظيمات السياسية في الكويت بعد الاحتلال بشكل أكثر اقتراباً من الهمّ الوطني الكويتي والهوية الكويتية وأكثر تركيزاً على الشؤون والقضايا الداخلية، واستطاعت هذه التنظيمات إحداث قفزة نوعية في الحراك الديمقراطي في المجتمع سواء من خلال مشاركتها في صنع السياسة العامة للبلاد عبر ممثليها في مجلس الأمة والحكومة، أو من خلال دورها في التثقيف السياسي للمواطنين الكويتيين وزيادة وعي المواطن الكويتي بحقوقه السياسية وتشجيعه على ممارسة حقه في المشاركة السياسية واختياره ممثليه في مجلس الأمة.

ورغم عدم وجود قانون لتنظيم العمل الحزبي والتعددية الحزبية في الكويت، وعدم اعتراف السلطة بوجود الأحزاب السياسية أو السماح بها، فإن هذه التنظيمات السياسية مارست دور الأحزاب السياسية في العديد من تفاصيلها، وكل ما كان يميزها عن الأحزاب السياسية هو قضية الإشهار فقط، وهي أمر واقع باعتراف السلطة والدستور. ففي الوقت الذي منح فيه الدستور هذه التنظيمات حرية العمل السياسي والمشاركة السياسية ولم يقيد نشاطها بأي شكل من الأشكال، جاء تعامل السلطة مع هذه التنظيمات السياسية باعتبارها أحزاباً سياسية في الواقع الفعلي، رغم إصرارها على عدم إصدار قانون للأحزاب السياسية.

ثالثاً: إمكان انتقال دولة الكويت إلى النظام البرلماني

وصل الوضع السياسي في الكويت إلى ذروة التأزم، فهناك مسيرات وصدام بين المتظاهرين والشرطة، وحالات توقيف لنواب من أغلبية المجلس المبطل بقوة القانون (شباط/فبراير ٢٠١٢). دخل المناخ السياسي مرحلة الشحن وتخلله تصعيد في التصريحات السياسية تحمل نبرة تحدٍ من كل الأطراف. الأزمة ليست جديدة، لكن الفصل الأخير منها انفتح على خلفية المرسوم الأميري الأخير بتعديل آلية التصويت في الانتخابات النيابية من أربعة أصوات لكل ناخب، إلى صوت واحد وهو ما ترفضه المعارضة، أو أغلبية المجلس المبطل، معتبرة إياه محاولة للإتيان بمجلس مريح للحكومة التي ترى ـ بدورها ـ أن المرسوم مخرج دستوري وعادل، وهي متمسكة بموقفها، وقررت إجراء الانتخابات (وقد بدأ التسجيل بالفعل لمن يرغب في الترشح)، كما أعلنت وزارة الداخلية أنها لن تسمح للمعارضة بالقيام بمسيرات مخالفة للقانون في حين ردت المعارضة بمقاطعة الانتخابات حتى يتم التراجع عن المرسوم الأميري؛ ولم تكتف بذلك، بل اعتمدت ممارسة الضغط على الحكومة مستخدمة في ذلك قوة الشارع من خلال المسيرات الشعبية والندوات.

بعد نصف قرن من الجمود تغيرت الكويت والمنطقة، وتغير العالم، وبالتالي حان وقت التغيير في التجربة وتطويرها وليس الانقلاب عليها، وهذا ما يبدو أن الكويتيين يرنون إليه.

كما وفر ما يسمى «الربيع العربي» للأزمة السياسية في الكويت إطاراً سياسياً مختلفاً، ويمكن القول إن جمود التجربة وتكرار الأزمات في داخلها استمر حتى جاء الربيع العربي، وبعد نصف قرن من الجمود تغيرت الكويت والمنطقة، وتغير العالم، وبالتالي حان وقت التغيير في التجربة وتطويرها وليس الانقلاب عليها، وهذا ما يبدو أن الكويتيين يرنون إليه.

١ ـ النظام السياسي في الكويت

يخلط النظام السياسي في الكويت بين النظام البرلماني والنظام الرئاسي، ومن المعروف في العالم أنَّ النظام الفرنسي هو خير ما يمثل هذا النظام المختلط، ولكن لا يوجد هناك وجه

شَبَه بين النظام الفرنسي والنظام الكويتي، فالرئيس الفرنسي ينتخب مباشرة من الشعب أما الأمير الكويتي فلا ينتخب من الشعب، وكذلك مجلس النواب الفرنسي ينتخب من الشعب مباشرة، على عكس الكويتي الذي يكون جزء من أعضائه معينين (من خلال الوزراء).

٢ ـ الوضع القانوني في دولة الكويت

لا يمكن إدخال التعديلات الدستورية بمجرد أن تكتمل منظومة الإصلاح، سواء بتعديل بعض المواد أو إضافة أخرى مستحدثة، وإنما يستوجب الأمر إعادة النظر في التشريعات والقوانين القائمة التي تنظم العملية السياسية برمتها، ومن أبرز الاقتراحات في هذا الخصوص:

أ ـ إصدار قانون الأحزاب السياسية

إن الحديث عن الأحزاب السياسية وضرورة وجودها وأهمية الاعتراف بها ومشروعية تنظيمها ليس ترفاً فكرياً، كما أنه ليس ضرباً من ضروب الأمنيات أو تصوراً مثالياً، وإنما تأتي الدعوة إلى ذلك تأصيلاً وتتويجاً لواقع حقيقي قائم، فالقراءة الأولى للدستور الكويتي ومذكرته التفسيرية تولّد لدى المرء انطباعاً مهماً وهو أنه لم يتضمن نصاً في شأن الأحزاب السياسية، فهو لم يدعُ إلى إنشائها، كما أنه لم يحظر قيامها في المستقبل، وإنما ترك ذلك خياراً مفتوحاً وفقاً لتقدير ظروف الملاءمة السياسية، حيث يعمد إلى إنشائها وتنظيمها متى ما كان الوقت مناسباً لذلك.

ب ـ قابلية الدستور الكويتي للتعديل

إن الحديث عن الأحزاب السياسية وضرورة وجودها وأهمية الاعتراف بها ومشروعية تنظيمها ليس ترفاً فكرياً، كما أنه ليس ضرباً من ضروب الأمنيات أو تصوراً مثالياً، وإنما تأتي الدعوة إلى ذلك تأصيلاً وتتويجاً لواقع حقيقي قائم.

ينظم الدستور قانون ظاهرة السلطة في الدولة، لذلك هو يحدد شكلها وأسلوب الحكم فيها، فيحدد السلطات العامة من حيث تكوينها ووظائفها وأسلوب تولّيها، وفي مرحلة متقدمة أصبحت الدساتير تحدد الفلسفة الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وتنظم مركز الفرد في حصوله على الحقوق والحريات العامة. وإذا كان الدستور قانوناً ينظم سلوكاً اجتماعياً، وإذا كان موضوع التنظيم هو الظاهرة الاجتماعية، وإذا كانت هذه الظاهرة بطبيعتها متغيرة؛ إذن، يجب أن تكون القاعدة المنظمة قابلة للتغيير، وبذلك سنصل إلى قاعدة بعيدة جداً من الواقع. إضافة إلى ذلك، فإن ربط تشريع القانون بالديمقراطية يقود إلى القول بعدم جواز منع تعديل القانون على الإرادة الشعبية، لذلك أخذ بعض الفقه ـ وحتى بعض المشرعين ـ موقفاً من النصوص المانعة من تعديل بعض أحكام الدستور، فسموّ الدستور واتفاق الجماعة على وجود قيم تشكل حجر الزاوية في حياتها يقود إلى جعل التعديل أمراً صعباً أو حتى ممنوعاً.

وفي مدى قابلية الدستور الكويتي للتعديل، تفاعل واضعو الدستور الكويتي مع الاعتبارات التي تحكم الدساتير فجعلوا دستورهم قابلاً للتعديل، ولكن وفق إجراءات خاصة أشد من إجراءات تعديل القانون، وقد جعلوا للسلطة التنفيذية دوراً مماثلاً لدور السلطة التشريعية في تعديل القانون على نحو يجعل التعديل مستحيلاً من دون موافقة الأمير.

٣ ـ الصراع الاجتماعي في الكويت

بينما تزداد المجتمعات الحديثة تنوّعاً، نجدها تنتقل في الوقت نفسه إلى حالة من التفكك والصراع الاجتماعي التدريجي وغير الملاحظ. ويعود هذا التراجع إلى فشل الأنظمة السياسية بمكوّناتها ونخبها، في التعامل مع التنوع وإدارته إدارة صائبة وعادلة، ويتضح أن واحدة من أكثر القضايا التي تجعل التنوع يتحول إلى صراع سلبي تتفاقم عندما تنفرد ثقافة واحدة في المجتمع بالسيطرة على بقية الثقافات وهو ما ينتج رفضاً ومقاومة. كما يعد الكويتيون مجتمعاً مهاجراً تشكل مع مرور الوقت وعلى مدى أكثر من قرنين ونصف القرن من الزمان. وهذا يؤكد وجود هوية وطنية كويتية نجحت التجربة المشتركة للكويتيين ببنائها. ويجمع الكويتيون على دستور ١٩٦٢ بصفته وثيقة تاريخية تقود علاقتهم بحكومتهم وبعضهم ببعض وبالأسر الحاكمة، وهم يجمعون في الوقت نفسه؛ على حدود الدولة وكيانها المستقل. هناك في الكويت واقع كياني كويتي منذ تسلم صباح الأول الحكم في أواسط القرن الثامن عشر. فبينما ازداد الكويتيون تنوعاً بفضل التغير والتعليم والحداثة والسفر والترحال والهجرات ونمو الطبقة الوسطى؛ عانت الدولة ضعفاً في مقدرتها على تطبيق العدالة والمساواة بين هذه الفئات المختلفة. فعلى مر العقود، تفاقمت الحالة الكويتية بعدة أبعاد تقع بين رعاية التنوع ومقاومته وبين تبنّيه ورفضه وتهميشه. وهذا يدل على عدم وجود سياسة واضحة المعالم أو استراتيجية مدروسة للتعامل مع التنوع وأثره في الوسط الاجتماعي، حيث يزداد الأمر أهمية بعد حصول الربيع العربي لأن الكويت تمر بمرحلة التعامل مع استحقاقات المرحلة في ظل واقعها المتنوع واكتشافها لشروط التعايش بين فئاتها المختلفة.

أ ـ قضية البدون

تطورت قضية البدون بصورة طبيعية من جراء تحول فئة من الناس ومن القبائل وغيرها من القادمين إلى الكويت ممن انقطعت صلتهم بالوطن، سواء أكان هذا الوطن في العراق بشكل أساسي أو في السعودية أو في إيران. في الحصيلة، برزت قضية البدون بوصفهم فئة لا تحمل أي جنسية بينما لديها أقرباء من حملة الجنسية الكويتية. ففي عام ١٩٨٦ توقفت الكويت عن اعتبار البدون جزءاً من الإحصاء، الأمر الذي أدى إلى بداية انتشار التخوف والتذمر من الوضع الجديد في صفوفهم، وقد صدرت، علاوة على ذلك، إجراءات تمنعهم من حقوق التعليم والعلاج كبقية الكويتيين. إلا أن الزلزال الأكبر الذي مس هذه المجموعة كان غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠؛ فمنذ ذلك الوقت، وبخاصة عند التحرير، وبعد خروج عشرات الألوف من البدون وضعت

دولة الكويت إجراءات مشددة عليهم مؤكدة أن لديهم جوازات سفر أخرى من دول أخرى وعليهم أن يخرجوا لتسوية أوضاعهم.

ب ـ المشاركة السياسية للمرأة

هناك تداخل واضح بين ما هو سياسي وما هو اجتماعي، وربما كان الجانب الديني أو الشرعي هو أقل عوامل الصراع في هذه المسألة، وإن كان هو البارز إلى درجة خديعة المراقب بأن هناك معركة في تفسيرات الشريعة الإسلامية. هناك جماعة تحمل شعار السلف تعترض على حقوق المرأة السياسية من منطلق شرعي، وتعتبرها قضية ولاية عامة، لا يجوز للنساء ممارستها. ولكن الحقيقة أن موقف عدد من هؤلاء يعكس حالة اجتماعية أكثر مما هي حالة شرعية، فهم ينتمون إلى مناطق انتخابية معظمها قبلية ومحافظة تجاه قضايا المرأة، وحتى في القضايا الأقل إثارة للجدل مثل قضية حقوق المرأة السياسية.

أدّت أفكار الإسلام السياسي إلى ردود فعل ناقدة، إذ أصاب التفسير الضيّق للدين المرأة بالكثير من السلبيات وساهم في عزلها.

ويلاحظ أنه يوجد طريق ضيّق من خلال الأسلوب المشكك بسلوك الآخرين ونياتهم، فقد أدّت أفكار الإسلام السياسي إلى ردود فعل ناقدة، إذ أصاب التفسير الضيّق للدين المرأة بالكثير من السلبيات وساهم في عزلها. ولكن في السنوات الخمس الماضية وقعت تغييرات كبرى في الكويت خارج الأطر المتعارف عليها، إذ اتسعت المقاهي كما اتسعت ثقافة الحوار والنقاش على الفيس بوك وتويتر، وبدأت تبرز من هذا الوسط حالة التقاء بين فتيات وشبان لمناقشة قضية، أو لقيادة تحرك، أو لتأسيس مجلس ثقافي وصالون شعري أو أدبي أو سياسي، هذا الحراك يتحول إلى بديل وإلى قوة مرادفة للديوانية الذكورية الكويتية.

ج ـ القبلية والصراع الاجتماعي

ما زالت القبيلة تمثل الصوت الأبرز في حسم نتائج الانتخابات الكويتية؛ وبات ما يعرف بالانتخابات الفرعية، وهي تلك التي تجريها القبائل داخلياً لمعرفة مرشحيها، مظهراً مألوفاً في كل الدورات الانتخابية. هذه الانتخابات الفرعية، التي تمنعها قوانين الانتخابات الكويتية، باتت تمثل للكثيرين، النتائج الأولية للانتخابات العامة، إذ إنه في كثير من الأحيان يكفي للشخص أن يكون مرشح القبيلة ليضمن مقعده في مجلس الأمة.

يتفاقم الصراع الاجتماعي إذا اقترنت الندرة في الموارد المتاحة بشراسة التنافس عليها بين مختلف قطاعات المجتمع، وقد يبلغ الخطر أقصاه إذا استأثرت جماعة ما بالجزء الأكبر من الموارد على حساب باقي الجماعات. وإذا ما تم التسليم بمثل هذه الرؤية، فإن ما دفع البدو إلى التصادم مع السلطة من خلال الاستجوابات المتكررة وقيادة بعض الإضرابات العمالية، فهو أن الحضر في الكويت الآن يمثلون أقلية مهيمنة تمارس نفوذاً مجتمعياً لا يتناسب إحصائياً مع تعداد المجموعة، فهم يشكلون نسق الاتجاهات العامة للمجتمع.

رابعاً: مستقبل النظام البرلماني في الكويت

يتوقف مستقبل النظام البرلماني في الكويت على مجموعة من التوصيات ندرج أهمها في ما يلي:

ـ أن يتم تفعيل دور منظمات المجتمع المدني، حيث تؤدي هذه المنظمات، باعتبارها شريكاً أساسياً للكيانات والمؤسسات التنفيذية والتشريعية، دوراً مهماً وفاعلاً في حركة الإصلاح السياسي ينبع من دورها كأداة رقابية جماهيرية، ووسيط للتعبير عن مطالب القاعدة الشعبية.

ـ يجب تحصين المبادئ السامية التي نص عليها دستور ١٩٦٢ حتى لا تكون عرضة للعبث متى ما وصلت أغلبية بسيطة إلى سدة الحكم.

ـ سن تشريعات جديدة تحكم هذه الحريات وتنظمها، ومن ضمنها مراقبة نظم تمويل هذه الأحزاب التي تغلغل بعضها في مؤسسات الدولة حتى أصبحت الدولة هي الراعي غير الرسمي لها، وسد كل أبواب التمويل غير المباشر لها، كبيت الزكاة والهيئة العامة للأوقاف.

ـ تطوير الاقتصاد بشكل واضح وتحويل الكويت إلى مركز مالي واقتصادي يساهم في تغيير العقلية الريعية بحيث يغدو المجتمع إنتاجياً يساهم في تطوير المجتمع اقتصادياً وعلمياً.

ـ أن يكون هناك تطبيق حقيقي وجدّي وواضح لدستور ١٩٦٢، حتى نتأكد من سلامة تطور الشعب في ثقافته الدستورية والقانونية ولكي يتيح لنا المجال في التطور الديمقراطي الحقيقي.

ـ أن يتم تحديد ماهية المطالب السياسية بشكل واضح وسليم، وأن تكون تلك المطالب معقولة في ظل الواقع السياسي الحالي، وأن تقرّ قوانين تحافظ على الشكل الديمقراطي والدستوري من دون مساس بحريات الآخرين والتفاضل في المساواة في ما بينهم.

ـ إن إقرار تأسيس الأحزاب السياسية خطوة ديمقراطية إلى الأمام، لكنها تحتاج إلى أرضية خصبة تساهم في الحفاظ على تلك المطالب وتطويرها، ولن تكون الأرضية خصبة إلا في حال التوجه نحو احترام أقلية المجتمع.

ـ من الضرورة أن تكون التعديلات الدستورية لمزيد من الحريات وإلا يتم اعتبارها تعديلات باطلة.

ـ زيادة الوعي الثقافي بين أفراد المجتمع، وتنشئته تنشئة سياسية قانونية حقيقية تساهم في تطوير المجتمع سياسياً نحو مزيد من الحريات والمشاركة السياسية في إدارة الدولة ومؤسساتها.

ـ تعزيز التماسك الاجتماعي من خلال تغليب مصلحة الوطن على مصلحة القبيلة من خلال احترام الأقليات الاجتماعية الأخرى ومعاقبة كل من يتعدى عليها، وإقرار حقوق المرأة الاجتماعية ومساواتها مع الرجل في المشاركة الوطنية دون تفريق بينهما.

إن القراءة الصحيحة لإرثنا السياسي توجب علينا أن نعي أنه بسبب العبث بالنظام الانتخابي فقد هُيِّئت الأجواء لانقسامات جديدة لم تكن في الحسبان من أخطرها تعزيز الانقسامات الفئوية

وإشعال النعرات الطائفية والقبلية، ناهيك بجنوح المرشحين لانتخابات مجلس الأمة إلى أساليب غير شريفة، نتيجة لسهولة تحركاتهم الانتخابية داخل مساحة جغرافية محدودة، الأمر الذي أفضى في النهاية إلى قتل مبادئ الوحدة الوطنية والممارسات السياسية الصحيحة والنزيهة بصورة بطيئة طوال الفترة ١٩٨٠ ـ ٢٠٠٦. لذا يتوجب علينا إصلاح العقليات والنفوس قبل المضي قدماً في تجربة الأحزاب؛ إذ لا بد من بعض الإعداد السياسي والتوعية الشعبية وبيان مخاطر الطائفية والقبلية، ففرص نجاح الانضباطية الحزبية تبدو محدودة، وهناك ثمة احتمالات مؤكدة بأن يحاول البعض استغلال مثل هذه الأدوات السياسية لمصالح طائفية وقبلية ومقاصد فاسدة، كما في لبنان والعراق مثلاً.

ويجب أن لا ننسى أن أفضل الحركات السياسية تنظيماً، وهي الحركة الدستورية الإسلامية، لم تستطع مقاومة المد القبلي، على سبيل المثال، في مواجهة التقسيمة الانتخابية الظالمة، فوقفت ضد الحقوق السياسية للمرأة ومارست الانتخابات الفرعية جهاراً نهاراً في عمل يتنافى وأدبياتها المعلنة. لذا من اللازم أن ننقي الشوائب ونخلق البيئة الصالحة لتطبيق الحياة الحزبية، وهذا الأمر يستدعي بعض التعديلات.

ما زالت القبيلة تمثل الصوت الأبرز في حسم نتائج الانتخابات الكويتية؛ وبات ما يعرف بالانتخابات الفرعية، وهي تلك التي تجريها القبائل داخلياً لمعرفة مرشحيها، مظهراً مألوفاً في كل الدورات الانتخابية.

ويجب التذكير بأن النظام السياسي في الكويت هو نظام وسط بين النظامين البرلماني والرئاسي، وروعيت فيه الخصوصية الكويتية في إرساء دواعم الديمقراطية مع الحفاظ على حكم آل الصباح. إن تطبيق نظام الأحزاب بصورة فورية، من دون إجراءات مسبقة، سيسبب خللاً كبيراً في هذا النظام الوسط الذي لم يصمم على أساس النظام البرلماني الذي ينص على حكم الأحزاب وعلى تشكيل الحكومة من أعضاء مجلس الأمة المنتخبين، بل إن مسألة توزير أبناء الأسرة الحاكمة ليس لها تفصيل واضح في هذا الإطار.

إننا نريد في الوقت الحالي تطوير الديمقراطية الكويتية بالقوانين الحديثة وسد الثغرات الدستورية على جميع المجالات وفوق هذا مراقبة تطبيق تلك القوانين، كقانون محاربة الفرعيات وتمزيق المجتمع، الموجود في النصوص ومن غير أي تطبيق فعلي من قبل السلطة، وغيره من القوانين الأخرى، مثل النزاهة والذمة المالية والوحدة الوطنية التي يجب أن تشرع وتطبق حالاً حتى يصل مستوى الشعب للنضج الفعلي. وإذا تمّ تجاوز كل تلك العوائق يعدّل الدستور نحو مزيد من حريات المشاركة السياسية بإقرار قانون للأحزاب السياسية وتنظيم العملية الديمقراطية في تداول السلطة وصولاً إلى النظام البرلماني مستقبلاً في ظل تناسق شعبي متوافق مع السلطة، كما الحال في سائر الدول الديمقراطية بدون خوف من المجهول □

المراجع

«الأحزاب السياسية من منظور عالمي مقارن.» دراسة صادرة عن مجلس النواب اللبناني بالتعاون مع مشروع الأمم المتحدة الإنمائي، مجلس النواب اللبناني، ٢٠٠٦.

أسيري، عبد الرضا. «التحول الديمقراطي في دول مجلس التعاون الخليجي.» السياسة الدولية: العدد ١٦٧، ٢٠٠٧.

ـــــــ. النظام السياسي في الكويت: مبادئ وممارسات. الكويت: دار الوطن، ٢٠١٢.

الباز، علي. الأسس العامة للدستور الكويتي واتجاهاته العامة. الكويت: مكتبة كلية الحقوق بجامعة الكويت، ٢٠٠٩.

البحيري، ولاء علي. التحول الديمقراطي في الكويت: الأسباب والنتائج. الكويت: مجلس النشر العلمي، ٢٠٠٨.

بدران، محمد. النظم السياسية المعاصرة: دراسة تحليلية. القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٣.

البغيلي، محمد محمود. القبيلة والسلطة: الحراك السياسي القبلي في الكويت. الكويت: مكتبة آفاق، ٢٠١٢.

بلقزيز، عبد الإله. «في أزمة الشرعية الديمقراطية.» الطريق: ٢٠١٣.

بهبهاني، ناصر. الديمقراطية في الكويت: بين الممارسة والواقع. [د. م.: د. ن.]، ٢٠١١.

البهو، مجد ميشيل. «تحليل طبيعة النظام السياسي الكويتي،» الحوار المتمدن: السنة ٤، العدد ٢٨٤٩، ٢٠٠٩.

بو الشعير، سعيد. القانون الدستوري والنظم السياسية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٩٤.

الجاسم، محمد عبد القادر. الكويت: مثلث الديمقراطية. الكويت: دار قرطاس للنشر، ١٩٩٢ (ط ٢، ٢٠٠٧).

الجعيدي، بدر محمد. التوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في النظام البرلماني: دراسة مقارنة مع التطبيق على النظام الدستوري الكويتي. القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠١١.

الجوجو، عبد الله. الأنظمة السياسية المعاصرة: دراسة مقارنة. طرابلس: الجامعة المفتوحة، ١٩٩٦.

حمودي، عدنان. النظم السياسية. الكويت: مطبعة اليقظة، ١٩٨٢.

الخالدي، سامي ناصر. الأحزاب الإسلامية في الكويت: الشيعة، الإخوان، السلف. الكويت: دار النبأ للنشر، ١٩٩٩.

الخطيب، نعمان. الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري. عمّان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠١٠.

ـــــــ، عيد الحسبان وعلي الدباس. التشريعات الناظمة لانتخاب مجلس النواب في ضوء الدستور الأردني والمعايير الدولية للانتخاب. عمّان: المركز الوطني لحقوق الإنسان، ٢٠١٠.

الدبس، عصام. النظم السياسية. عمّان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠١٠.

دبور، أمين. نظم سياسية مقارنة. غزّة: كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، ٢٠١٢.

الدجاني، محمد ومنذر سليمان. النظام السياسي الأردني: أركانه ومقوماته. عمّان: بالمينوبرس، ١٩٩٣.

الدخيل، خالد. «أزمة الكويت... مجلس يريد أن يكون صانع الأمراء.» الحياة: ٢٠١٢.

الديين، أحمد. الديمقراطية في الكويت: مسارها، واقعها، تحدياتها، آفاقها. الكويت: دار قرطاس للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥.

ـــــــ. «الديمقراطية والانتخابات في الكويت.» في: أحمد الديين [وآخرون]. الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات والأقطار العربية. منسّق ومحرّر علي خليفة الكواري. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩. (مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية)

سالم، مريم عبد الله. «صلاحيات رئيس مجلس الوزراء والوزراء.» بحث غير منشور، ٢٠٠٧.

السيد علي، سعيد. النظام البرلماني والمسؤلية السياسية. الكويت: دار الكتاب الحديث، ٢٠٠٩.

صالح، بيان. «هنيئاً للمرأة الكويتية نيل حقوقها السياسية.» الحوار المتمدن: السنة ٤٥، العدد ١٢٠١، ٢٠٠٥.

الصالح، عثمان عبد الملك. النظام الدستوري والمؤسسات السياسية في الكويت. الكويت: دار قرطاس للنشر، ١٩٨٩.

الصالح، هشام. «أركان النظام الديمقراطي النيابي: دراسة قانونية.» البرلمان، ٢٠١٢، <http://www.albarlaman.com/uploads/Studies/democratic-system-parliament.pdf>.

الطبطبائي، عادل. النظام الدستوري في الكويت: دراسة مقارنة. الكويت: مؤسسة دار العلوم للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠١.

الطماوي، سليمان. أنظمة السياسية القانونية الدستورية. القاهرة: دار النهضة، ١٩٨٨.

العازمي، إبراهيم محمد. «مبدأ الفصل بين السلطات وتطبيقاتها في دولة الكويت.» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمّان، ٢٠١٠).

عبد الملك، عثمان. النظام الكويتي المعاصر. الكويت: مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٩٧.

عبيد، نايف علي. «دول مجلس التعاون الخليجي في عالم متغير: دراسة في التطورات الداخلية والعلاقات الخارجية، ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٥.» مركز الخليج للأبحاث (دبي): ٢٠٠٧.

العتيبي، فيحان محمد. الحراك السياسي والصراع الديمقراطي في الكويت، ١٩٢١ ـ ١٩٩٠. الكويت: منشورات ذات السلاسل، ٢٠١٠.

عثمان، نعيمان. القبيلة: عجز الأكاديمي ومراوغة المثقف. الكويت: جداول للنشر والتوزيع، ٢٠١١.

العجمي، عبد الله محمد منصور. «مجلس الأمة الكويتي: دراسة مقارنة.» (رسالة ماجستير، جامعة المنصورة، القاهرة، ٢٠١٠).

العجمي، محمد مبارك. «الإصلاح السياسي في الكويت وأثره في التغيير (١٩٩١ ـ ٢٠١٠).» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمّان، ٢٠١٠).

العزام، عبد المجيد. «اتجاهات الأردنيين نحو الأحزاب السياسية.» دراسات (الجامعة الأردنية): السنة ٣٠، العدد ٢، ٢٠٠٣.

العيسوي، أشرف سعد. «تجرح الإصلاح الكويتية.» شؤون خليجية: السنة ٣، العدد ٣٤، ٢٠٠٣.

الغبرا، شفيق ناظم. «التماسك الإجتماعي في الكويت: من التكوين إلى الحراك ٢٠١١.» (بحث منشور، جامعة الكويت: مركز المسبار للدراسات والبحوث، ٢٠١١).

ـــــــ. الكويت: دراسة في آليات الدولة والسلطة والمجتمع. الكويت: مكتبة آفاق، ٢٠١١.

الغزالي، صلاح محمد. الجماعات السياسية في الكويت في قرن: الدستوريون، الإسلاميون، الشيعة، القوميون. الكويت: دار النبأ، ٢٠٠٧.

غزوي، محمد سليم. نظرات حول الديمقراطية. عمّان: دار وائل للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠.

فهمي، مصطفى أبو زيد. النظم السياسية والقانون الدستوري. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، ٢٠٠٦.

الفيلي، محمد. «الأحزاب السياسية في الكويت: واقع قائم ومستقبل منظور.» ورقة قُدِّمَت إلى: مؤتمر التوافق السنوي الثالث الذي نظّمته هيئات المجتمع المدني والتنمية المحلية، وحركة التوافق الوطني الإسلامي في الكويت عام ٢٠٠٦.

ـــــــ. «تعديل الدستور (ليون قراءة القوانين).» أسواق نت: ٢٠٠٩، <http://www.aswaqnet.net>.

القطاطشة، محمد. «جدلية الشورى والديمقراطية: دراسة المفهوم.» مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية: السنة ٢٠، العدد ٢، ٢٠٠٤.

الكبيسي، باسل. حركة القوميين العرب. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٤.

اللوغاني، باسم عيسى عبد العزيز. الهوية الكويتية في مهب الريح. الكويت: دار قرطاس للنشر، ٢٠٠٧.

ماضي، عبد الفتاح. «مفهوم الانتخابات الديمقراطية.» في: أحمد الديين [وآخرون]. الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات والأقطار العربية. منسّق ومحرّر علي خليفة الكواري. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩. (مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية)

مسيرة الحياة الديمقراطية في دولة الكويت. الكويت: مجلس الأمة، إدارة البحوث والدراسات، ٢٠١١.

محمد، محمد أبو زيد. الوجيز في النظم السياسية. [د. م.: د. ن.]، ٢٠٠٦.

مخيمر، أبو سعدة. الديمقراطية: دراسة بحثية. غزّة: جامعة الأزهر، ٢٠٠٤.

المديرس، فلاح عبد الله. التجمعات السياسية الكويتية: مرحلة ما بعد التحرير. الكويت: دار قرطاس للنشر، ١٩٩٦.

ـــــــ. التوجهات الماركسية في المجتمع الكويتي. الكويت: دار قرطاس للنشر، ٢٠٠٣.

ـــــــ. المجتمع المدني والحركة الوطنية في الكويت. الكويت: دار قرطاس للنشر، ٢٠٠٠.

ـــــــ. ملامح أولية حول نشأة التجمعات والتنظيمات السياسية في الكويت. ط ٢. الكويت: دار قرطاس للنشر، ١٩٩٩.

مصالحة، محمد. التجربة الحزبية السياسية في الأردن: دراسة مقارنة. عمّان: دار وائل للنشر، ١٩٩٩.

المصري، رفيق. الدين والسياسة والديمقراطية. القاهرة: مركز حقوق الإنسان والمشاركة الديمقراطية ـ شمس، ٢٠٠٧.

مقاطع، عبد المحسن محمد. الوسيط في النظام الدستوري الكويتي ومؤسساته السياسية. الكويت: جامعة الكويت، ٢٠٠٨.

المنوفي، كمال. أصول النظم السياسية المقارنة. الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، ٢٠١٠.

ميتكس، هدى. «التجربة الديمقراطية الكويتية: ثغرات في الجدار وآفاق للانطلاق.» السياسة الدولية: العدد ١٢٠، ١٩٩٥.

النجار، باقر سلمان. الديمقراطية العصية في الخليج العربي. بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٨.

النجار، غانم. مدخل للتطور السياسي في الكويت. الكويت: دار قرطاس للنشر، ١٩٩٤.

النفيسي، عبد الله فهد. الفكر الحركي للتيارات الإسلامية. الكويت: شركة الربيعان للنشر، ١٩٩٥.

النقيب، خلدون حسن. صراع القبلية والديمقراطية: حالة الكويت. بيروت: دار الساقي، ١٩٩٦.

هلال، علي الدين ونيفين مسعد. النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير. ط ٤. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨.

الوقيان، فارس. المواطنة في الكويت: مكوناتها السياسية والقانونية وتحدياتها الراهنة. الكويت: مركز الدراسات الاستراتيجية والمستقلة، ٢٠٠٩.

هنتنغتون، صموئيل. النظام السياسي لمجتمعات متغيرة. ترجمة سمية فلو عبود. بيروت: دار الساقي، ١٩٩٤.

Dickerson, Mark O., Thomas Flanagan and Brenda O'Neill. *An Introduction to Government and Politics: A Conceptual Approach*. Toronto: Nelson Education, 2010.

Murphy, Patricia J. *Voting and Elections*. New York: Compass Point Books, 2001.